الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/68

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدَّم من حلف الشعوب الأصلية في آسيا، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، والمنظمة الدولية للمعوقين، ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

100113 100113 12-61920 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

حيث إن منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، إلى جانب حلف الشعوب الأصلية في آسيا، والمنظمة الدولية للمعوقين، ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور، هي منظمات ملتزمة بحقوق الإنسان للمرأة، والتنمية للجميع، والقضاء على العنف ضد المرأة، فهي تتقدم بهذا البيان من أجل لفت الانتباه إلى شواغل المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويركز بياننا بشكل خاص على شواغل النساء الأكثر تهميشا ومن نساء الشعوب الأصلية، والنساء الريفيات، والنساء المهاجرات، وأولئك اللواتي يعانين من الإعاقات.

ولا يزال العنف ضد المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ واسع الانتشار ومنهجياً ومتجذراً ثقافياً. وتعاني المرأة من أشكال متواصلة من العنف تشمل أعمال المضايقة اليومية وتمتد إلى القتل العمد، و ''قتل الإناث''، واختفائهن، لمجرد أنهن نساء. فالعنف ضد المرأة هو مظهر من مظاهر عدم المساواة المنتشرة والتي يتم التسامح بشأنها. ونعتقد بأن من الواجب معالجة العنف ضد المرأة من خلال مكافحة الأسباب الهيكلية لهذا النوع من العنف، وهي: نُظُم السلطة الأبوية الملتحمة مع التَسَلُّح والأصولية والنُظُم الاقتصادية العالمية الليبرالية الجديدة.

وفي حين حدثت إنجازات كبيرة في مجال التصدي للعنف ضد المرأة بالمنطقة، وهي إنجازات قانونية ومتعلقة بالسياسيات العامة، فإننا نعتقد بأن الدول تقاعست عن العمل على بذل العناية الواجبة للقضاء على العنف ضد المرأة. لقد قام عدد قليل جداً من بلدان المنطقة بالإعداد الكامل لخطط عمل وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، وبإدماج تلك الخطط وتمويلها بالكامل على النحو المطلوب في منهاج عمل بيجين. و لم تتخذ أي دولة حتى الآن جميع الخطوات المعقولة لمنع العنف ضد المرأة، سواء من قبل الجهات الفاعلة الحكومية أو الجهات الفاعلة من غير الدول (بما في ذلك الشركات، والميليشيات العسكرية والخاصة، والسلطات الدينية، وكذلك أفراد الأسرة)، أو للمعالجة الكاملة لممارسات ومعتقدات السلطة الأبوية في المجتمع ومعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تغذي العنف ضد المرأة؛ و لم توفر أي دولة حتى الآن الخدمات الكاملة المطلوبة لجميع الناجيات من العنف والتي تلبي الاحتياجات الخاصة للنساء ذوات الإعاقة ولنساء الشعوب الأصلية، وللمرأة الريفية، والمرأة المهاجرة؛ كما لم تقم أي دولة حتى الآن بمقاضاة جميع مرتكبي العنف على النحو اللازم، سواء من قبل الجهات الفاعلة الحكومية أو الجهات الفاعلة من غير الدول.

ويعرِّف منهاج عمل بيجين العنف ضد المرأة على أنه عقبة أمام تحقيق المساواة والتنمية والسلام. ويقوم القليل من الدول بإعطاء الأولوية للقضاء على العنف ضد المرأة في سياساتها العامة الوطنية المتعلقة بالتنمية أو بالتخفيف من حدة الفقر. وقد تبين بأن العنف

ضد المرأة يؤدي إلى تعميق الفقر لأنه يقلل من فرص المرأة في العمل، ويجعل النساء بلا مأوى في كثير من الأحيان، ويُسبب مشاكل طويلة الأمد تتصل بالصحة البدنية والصحة النفسية. و لم تعترف الأهداف الإنمائية للألفية بالعنف ضد المرأة كمؤشر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية. وستكون الدورة الحالية للجنة وضع المرأة فرصة لمعالجة ذلك الفشل ولإيجاد الدعم لمؤشرٍ يُعنىَ بالعنف ضد المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

لقد ساهمت سياسات العولمة والليبرالية الجديدة التي تركز على النمو الاقتصادي وتحرير التجارة وخصخصة الخدمات العامة في تأجيج العنف ضد المرأة، كما ساهمت في تخفيض الخدمات التي تُقدَّم لدعم الناجيات من العنف. وأدت الخصخصة المقرونة بأعباء الديون الكبيرة وانخفاض الإيرادات الناجم عن تحرير التجارة إلى تقليص الأموال العامة المتوفرة للإنفاق على الرعاية الصحية، والإسكان أثناء الأزمات، وخدمات المساعدة القانونية وإعادة التأهيل اللازمة للناجيات من العنف ضد المرأة في كثير من البلدان. كما أن الأزمة الاقتصادية والنزاع والحرب هي من الأمور التي دفعت بالمرأة إلي الهجرة. والعمل المنزلي هو أكبر شكل مفرد من أشكال العمل المتوفرة للمرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو شكل العمالة الأكثر شيوعا للعاملات المهاجرات. ولكن دول المنطقة لم تدعم حقوق خادمات المنازل، وخاصة داخل البلدان ''المتلقية'' حيث يتم استبعاد أولئك الخادمات من الحماية الكاملة التي تكفلها قوانين العمل، ومجموعة القوانين المتعلقة بالصحة والسلامة.

وأدت سياسات التنمية الليبرالية الجديدة، التي نجمت عنها كوارث بيئية واسعة الانتشار إضافة إلى الاستيلاء على الأراضي، إلى تأجيج أشكال جديدة من أعمال العنف ضد المرأة في المنطقة. فالنساء اللاتي يتم تشريدهن ويصبحن بلا مأوى، هُنَّ في خطر متزايد من سوء المعاملة، وهناك أمثلة متكررة على الاتجار بالنساء والفتيات، والهجرة القسرية عقب الكوارث المناخية.

وقد تبين أن التسلح يغذّي العنف ضد المرأة سواء من قبل الجهات الفاعلة الحكومية أو الجهات الفاعلة من غير الدول. فلدى المجتمعات المسلحة معدلات مرتفعة من العنف الذي صار يكتسي الطابع العادي. وأصبح هناك اعتراف متزايد بأن الخطر المحدق بالمرأة في الحرب أعظم من الخطر الذي يتهدد الجندي في الحرب.

وبينما أولت الأمم المتحدة اهتماما متزايدا للمرأة والسلام والأمن، ولا سيما عن طريق قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، لا تزال الدول ممعنة في استبعاد المرأة من مفاوضات السلام، وقدم عدد قليل جدا منها خططاً وطنيةً وفقا للقرار

١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونود أن نلفت الانتباه بصفة خاصة إلى المجلس الآسيوي للسلام والمصالحة الذي أُنشئ مؤخراً. فقد فشل المجلس في أن يضم أي امرأة إلى عضويته.

لقد كشفت الأصولية الدينية والثقافية والسياسية عموما عن نفسها بأنها تتخذ موقفا تأديبيا في ما يتعلق بجسد المرأة. فالسيطرة على تحركات المرأة وخياراتها وحياتها الجنسية، وانضباط المرأة في هذه الأمور، هما أمران يمتدان عبر البلدان والأديان والثقافات والنظم السياسية. إن فشل الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة في اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها من منطلق الحفاظ على ''القيم التقليدية'' يكشف عن النفوذ المتزايد للأصولية حتى في المساحة المخصصة لحقوق المرأة.

ونحن نعتقد بأنه من الأهمية بمكان التصدي للأشكال المحددة والمتقاطعة من القمع الذي يؤثر في الفئات التالية:

- النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية اللاتي يتأثرن بشكل غير متناسب بالاستيلاء الممنهج على الأراضي والموارد، وتدمير سبل عيشهن التقليدية، وحالات التشريد المادي والاقتصادي، والتي يضاعف من أثرها الافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وعدم إمكانية الوصول إلى العدالة. وتزيد هذه الحالة من إمكانية تعرض نساء الشعوب الأصلية والنساء الريفيات للعنف أثناء كفاحهن من أجل إعالة أنفسهن. وبما أنهن اقتُلعن من سبل عيشهن التقليدية المستدامة، فإن النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية معرضات لدرجة عالية من مخاطر الاتجار والعنف الجنسي والاستغلال في العمل، بما في ذلك بغاء الطفلة في كثير من البلدان في آسيا.

- النساء ذوات الإعاقة اللاتي يُعانين من التمييز المنتظم والمستمر الذي يتراوح بين تعليقات وشتائم الجمهور وبين العنف المؤسسي. فهن قد يتعرضن للعنف في المؤسسات التي تديرها الدولة، ومن قِبَل مقدمي خدمات الرعاية ومن أعضاء الأسرة. وفي كثير من الأحيان تُحرم النساء ذوات الإعاقة من استقلالهن الجنسي والإنجابي بما في ذلك حقهن في اتخاذ القرارات بشأن حياتهن الجنسية، وعلاقاتهن وخصوبتهن. إن العوائق الهيكلية للنظم القانونية، بما في ذلك إمكانية الحصول على الدعم القانوني المتخصص إضافة إلى التحيز المتأصل ضد النساء ذوات الإعاقة، يعني أنهن نادراً ما يكُنَّ قادراتٍ على تأمين أحكامٍ بالإدانة ضد مرتكبي العنف. وهن مستبعدات بشكل روتيني من رسم السياسات ومحرومات من أن يكون لهن صوت سياسي مسموع. وقد سُجِّلت في المنطقة العديد من الحالات التي زُفَّت

فيها فتيات ذوات إعاقة في زيجاتٍ مرتبةٍ ولا زلن يواجهن العنف الذي يتخذ شكل الإهمال أو العقاب أو الإيذاء من أزواجهن.

- النساء المهاجرات في آسيا اللاتي يواجهن تهديدات متزايدة ويخضعن للعنف، ولا سيما في الحالات التي تفشل فيها الدولة في توفير مستويات متساوية من الخدمات والحماية القانونية لجميع المواطنين. وغالبا ما تكون النساء المهاجرات غير قادرات على الإبلاغ عن العنف الذي يتعرضن له سواء من قبل أزواجهن، وعلى وجه الخصوص في الحالات التي يعتمد فيها الزوجان المهاجران على تأشيرات دخول بغرض الزواج؛ أو من قِبَل أرباب العمل الذين يهددون النساء بالترحيل أو الاحتجاز؛ أومن قِبَل الشرطة أو الجنود أو القوات الأخرى التابعة للدولة.

- المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي ما زلن مستهدفات بسبب هويتهن والعمل الذي يقمن به. وتُستهدف النساء لأمرين، أولاً بسبب الطبيعة السياسية لعملهن، وثانيا لأن التحدث في الأماكن العامة يمثل تحديا للافتراضات المجنسنة حول دور المرأة في الحيز العام. ويشكِّل تنظيم حياتهن الجنسية جزءاً من الطريقة التي يتعرضن بها للانتهاكات القائمة على نوع الجنس، والتي تتخذ أشكال التعريض الجنسي، والتحرش الجنسي، والاغتصاب، والاعتداء الجنسي.

وندعو الدول إلى ما يلي:

- الالتزام بإدراج مؤشر عالمي على العنف ضد المرأة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

- الالتزام بنموذج تنموي جديد يعالج أوجه عدم المساواة الهائلة على النطاق العالمي الناجمة عن السياسات التي تقصر اهتمامها على تحقيق النمو الاقتصادي، والتي أدت إلى تعريض النساء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للعنف والفقر.

- الاعتراف بأشكال العنف الجنساني الناجمة عن الاستيلاء على الأراضي، والتشريد، وأسواق العمل المحررة من القوانين والنظم، والتي تعتمد على العمالة النسائية الرخيصة والغير مدفوعة الأجر.

- دعم الصكوك الدولية المعنية بحقوق ومبادئ الإنسان للمرأة، ولا سيما مبدأ عدم النكوص؛ والالتزام بذلك للحيلولة دون أي محاولة لإدخال إشارات إلى ''القيم التقليدية'' في لجنة وضع المرأة تعمل على تقويض المعايير الدولية القائمة أو على تقويض النهوض بحقوق المرأة.

- الالتزام بدعم منهاج عمل بيجين عن طريق وضع خطط عمل وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة تعترف تماماً بالاحتياجات المحددة للنساء المهمشات.
- التصدي للأشكال المحددة، والواسعة الانتشار، للعنف ضد المرأة والتي تُرتكب ضد المهاجرات من خادمات المنازل، والموافقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية المعنية بالعمال المتزليين لعام ٢٠١١ (رقم ١٨٩).
- التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتصدي لأشكال التمييز والعنف المتعددة التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وضمان الحماية الكاملة لنساء وفتيات الشعوب الأصلية من جميع أشكال العنف والتمييز.
- تهيئة بيئة تمكينية تُقِرُّ بأن الأداة الأقوى لكفالة فعالية السياسات والقوانين في القضاء على العنف ضد المرأة هي وجود حركات نسائية قوية ومستقلة؛ ويجب على الدول في صوغ جميع السياسات بإقامة شراكات مستمرة مع الحركات النسائية وعلى وجه الخصوص حركات المرأة المهمشة.
- زيادة التمويل للمنظمات النسائية التي تعالج الأسباب الهيكلية للعنف ضد المرأة، ولا سيما في جنوب الكرة الأرضية.